

"الثابت والمتحوّل في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

الثابت والمتحوّل في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن.

The constant and shifting in Turkish foreign policy since the establishment of the Republic in 1923 until now.



علي بن موسى BEN MOUSSA Ali

معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر، abi001@dohainstitute.edu.qa

تاريخ الإرسال: 2022/07/24 تاريخ القبول: 2022/10/29 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص:

ستحاول هذه الورقة من خلال تتبّع المسار التاريخي للسياسة الخارجية التركية، منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 إلى الآن، ومارافق ذلك من تغيّرات هامة، الإجابة عن السؤال التالي: ما الثابت والمتحوّل في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية 1923 إلى الآن؟ وتسعى لفحص افتراضين: أولاً، أن توجهات السياسة الخارجية التركية المرتبط بتوازن العلاقات بين الشرق والغرب هي ما يفسّر رغبة أنقرة في مزيد من الاستقلالية، مع الالتزام بالتحالف مع الغرب. ثانياً، تلعب المتغيّرات الداخلية دوراً في تحديد سلوك السياسة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية؛ تركيا؛ حزب العدالة والتنمية.

Abstract:

This paper, by tracing the historical course of Turkish foreign policy, from the establishment of the Turkish Republic in 1923 until now, and the accompanying significant changes, will attempt to answer the following question: What has been constant and shifting in Turkish foreign policy since the establishment of the Republic in 1923 until now? And it seeks to examine two assumptions: First, that the orientations of Turkish foreign policy related to the balance of relations between East and West are what explains Ankara's desire for more independence, with a commitment to alliance with the West. Second, internal variables play a role in determining the behavior of foreign policy.

Keywords: Turkish foreign policy; Turkey; Justice and Development party.

* المؤلف المرسل: علي بن موسى، abi001@dohainstitute.edu.qa

"الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

مقدمة:

عقب قيام جمهورية تركيا الحديثة على أنقاض الامبراطورية العثمانية عام 1923، حدّدت أربعة مبادئ الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التركية والتي استمرت في تبنيها الحكومات المتعاقبة دون تغيير جوهري، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002. تشمل هذه المبادئ: أولاً، مبدأ "سلام في الداخل، سلام في العالم"، الذي صاغه مؤسس الجمهورية كمال أتاتورك. ثانياً، احترام سيادة جميع الدول وحدودها الإقليمية. ثالثاً، الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار. رابعاً، التعاون في حل الصراعات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية (قدورة، 2021). والجدير بالذكر هو تعرّض بعض هذه المبادئ للاختراق استجابةً لتغيّر بعض الظروف الإقليمية والدولية، إلا أن السياسة الخارجية التركية ظلّت في مجملها قائمة على تلك المبادئ الأربعة.

تُقسّم السياسة الخارجية التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى (1923-1947)، اتسمت فيها بالعزلة والقطيعة مع الموروثين الإسلامي والعثماني، وتمثّل ذلك في الانكفاء داخل المربع الجغرافي للأناضول، مع نهج حيادي تجاه كافة القضايا في الشرق الأوسط. المرحلة الثانية (1947-1989)، حيث قامت السياسة الخارجية على تحقيق التقارب مع القوى الغربية والانضمام إلى معسكرها بشكل رسمي، وترتّب على ذلك: الاعتراف بدولة إسرائيل عام 1949، والحصول على عضوية حلف الناتو عام 1952، وتوقيع اتفاقية الشراكة مع السوق الأوروبية المشتركة عام 1963. المرحلة الثالثة (1989-2002)، حيث شجّعت نهاية الحرب الباردة وسقوط الأتحاد السوفييتي الرئيس السابق، تورغوت أوزال، على البدء في التخلّي تدريجياً عن السياسة الخارجية السابقة ذات البعد الواحد، التي صاغتها النخب الكمالية وهيمنت عليها، محاولاً الانفتاح على المناطق التي كانت سابقاً جزءاً من الامبراطورية العثمانية، مع الالتزام بالتحالف مع الغرب (الخماش، 2016).

أدى صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، عام 2002، إلى حصول تغييرات كبرى في سياسة أنقرة الخارجية، وذلك عبر إعادة هيكلة السياسة الخارجية لتصبح متعددة الأبعاد وأكثر نشاطاً تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية. بدءاً من المحيط الجغرافي لتركيا (أوروبا، الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، القوقاز)، إلى محاولة مدّ النفوذ الخارجي كي يبلغ أفريقيا وأمريكا اللاتينية. هذا ما عبّر عنه بكل وضوح مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة، أحمد داوود أوغلو، وزير الخارجية ورئيس الوزراء السابق في كتابه الشهير، العمق الاستراتيجي، الذي طرح فيه مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تقوم عليها السياسة الخارجية لأنقرة منذ 2002.

لغرض معرفة التغيّرات الكبرى في السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002، تتبني هذا الورقة السؤال البحثي التالي: ما الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية 1923 إلى الآن؟

الفرضية

للإجابة عن السؤال البحثي، تسعى هذه الدراسة لفحص افتراضين رئيسيين:

"الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

أولاً ، أن توجهات السياسة الخارجية التركية المرتبط بتوازن العلاقات بين الشرق والغرب هي ما يفسر رغبة أنقرة في مزيد من الاستقلالية، مع الالتزام بالتحالف مع الغرب.

ثانياً، تلعب المتغيرات الداخلية دوراً مستمراً في تحديد سلوك السياسة الخارجية التركية.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة منهج تتبع المسار التاريخي المقارن، لتحديد أبرز الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية للدولة التركية، والتي صاغتها وهيمنت عليها نخب الدولة التركية باختلاف توجهاتها منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 وحتى الوقت الراهن.

أهمية البحث

تهدف هذه الدراسة إلى رسم ملامح السياسة الخارجية التركية الحالية من خلال مقارنتها بالسياسة التي انتهجتها النخب السابقة على وصول حزب العدالة والتنمية للحكم. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة:

المحور الأول: المحددات العامة للسياسة الخارجية التركية

المحور الثاني: السياسة الخارجية التركية قبل حزب العدالة والتنمية

المحور الثالث: السياسة الخارجية التركية بعد حزب العدالة والتنمية

1. المحددات العامة للسياسة الخارجية التركية

يعتبر المحدد الجغرافي العامل الأبرز تاريخياً لفهم السياسة الخارجية التركية، إذ لطالما حاول صنّاع القرار الأتراك الاستفادة من الموقع الاستراتيجي التي تتميز به تركيا لبناء قوة إقليمية صاعدة في الشرق الأوسط. تأتي أهمية موقعها في كونه: أولاً، يتوسط قارات العالم الثلاث (أوروبا، أفريقيا، آسيا)، مما يوفر لها القدرة على التفاعل النشط مع محيطها الإقليمي من خلال التأثير والتأثر بالعناصر السياسية والاقتصادية والثقافية في مجالها الحيوي. تمتد الأراضي التركية بين الجزء الآسيوي الذي يشكّل 97% من مساحة الدولة وعاصمتها " أنقرة"، ويعرف تاريخياً بأسم "آسيا الصغرى" أو "الأناضول"، في حين يقع الجزء الثاني جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول. ثانياً، تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المعروف "أوراسيا"، بذلك فهي تحتل المنطقة الوسطى المتحكّمة في قلب العالم (Heart land) وفقاً لنظرية العالم المتخصّص في الجغرافية السياسية هالفورد ماكندر. ثالثاً، تتميز تركيا بكونها دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، تحدّها ثمانية دول مختلفة (جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، واليونان، وبلغاريا، والعراق، وسوريا، وإيران)، ويمتد انتشار هذا العدد من الدول على حدودها فرصة لها لإقامة تحالفات بصفتها دولة محورية داخل إقليمها. رابعاً، تحدّ المياه تركيا من ثلاثة جهات، هي البحر الأسود شمالاً، بحر إيجه غرباً، البحر المتوسط جنوباً، بالإضافة إلى تحكّمها في ممرين مائيين استراتيجيين، هما مضيق البوسفور، والدردينل (عبد العاطي، 2010).

يشكّل الاقتصاد المحدد الثاني للسياسة الخارجية التركية، إذ تُعدّ تركيا اليوم ضمن مجموعة ال عشرين بوصفها واحدة من أكبر 20 اقتصاد في العالم. بالرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها مؤخراً، إلى

"الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

أن الاقتصاد التركي في العقد الأول من القرن الحالي سجّل معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى 9.2% في عام 2010 و8.5% في عام 2011، وقد أدّى هذا بدوره إلى ارتفاع في معدّل نصيب الفرد من الناتج القومي مما يقرب 3403 دولار في عام 2002، إلى 10,609 دولار في عام 2012. علاوةً على حدوث قفزة كبيرة في حجم التبادل التجاري، خاصة بين عامي 2002-2012، من 87 مليار دولار إلى 389 مليار دولار (جبور، 2019). إجمالاً، ارتفع الناتج الإجمالي المحلي التركي من 230 إلى 761 مليار دولار في الفترة ما بين عامي 2002 إلى 2019، وحجم الصادرات من 36 إلى 169 مليار دولار (قدورة، 2021).

المحدّد الثالث هو المحدّد البشري، إذ يمثّل عنصراً مهماً في تشكيل السياسة الخارجية التركية، حيث يبلغ عدد سكّان تركيا حالياً 84 مليون نسمة معظمهم من الشباب، وبهذا تحتل تركيا المرتبة السابعة عشر بين 235 دولة من حيث عدد السكّان. ثمة من يجادل بأن الطبيعة الشابة والدينامية للكثلة البشرية التركية يجعل منها مصدراً لقوة الدولة (Yalçın, 2012). من الناحية الديموغرافية، يمثّل تعداد السكّان في تركيا عنصر توازن إقليمي مع المحيط (العربي، والأوروبي، والفارسي)، بالإضافة إلى توفيره قوى عاملة تستفيد منها الدولة التركية في عمليات التصنيع والزراعة، أو تصديرها كيد عاملة إلى الخارج (عبد العاطي، 2010).

رابعاً، تتمتع تركيا بقوة عسكرية لا يستهان بها، فهي ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة، إضافة إلى امتلاكها أنظمة أسلحة متطورة تحصّلت عليها من عدة دول (أمريكا، وألمانيا، وفرنسا، وإسرائيل، ومؤخراً روسيا والصين) (عبد العاطي، 2010). يعتبر أمنها جزءاً لا يتجزأ من أمن الحلف، فعبر عضويتها في الحلف الأطلسي تكتسب أنقرة نفوذاً استراتيجياً على الساحة الدولية لا يمكنها اكتسابه من دونها، فالناتو هو المنظّمة الدولية الوحيدة التي تعطي تركيا حق التصويت والنقض على قدم المساواة مع كل من أمريكا ودول أوروبا إزاء القضايا التي لا تتوافق مع أجندتها، كما يوفّر لها الحلف ميزة الأمن الاستراتيجي، كون أي عدوان عليها يستوجب ردّاً جماعياً من بقية الدول الأعضاء بحسب المادة الخامسة لميثاق حلف الناتو (قدورة، 2021).

2. السياسة الخارجية التركية قبل حزب العدالة والتنمية

بعد قيام الجمهورية التركية الحديثة، ظلّت السياسة الخارجية لعدّة عقود أسيرة المنهج الواقعي، بمعنى آخر سارت على مبادئ المنظور الأوروبي الغربي الكلاسيكي للعلاقات الدولية، عبر إقامة العلاقات على أساس توازن القوى، خاصة مع دول الجوار. وبالتركيز على استخدام القوة فيما يخص حلّ المعضلات الأمنية، أو التلويح بها لمعالجة مشكلاتها الأمنية في الداخل (مع حزب العمال الكردستاني)، وفي الخارج، كما حدث في قبرص عام 1974، وكل من سوريا والعراق، خاصة في التسعينيات. وللحفاظ على توازن القوى مع الإتحاد السوفييتي، اختارت أنقرة الانضمام إلى المعسكر الغربي والحصول على عضوية الحلف الأطلسي. كانت النتيجة الأساسية للسياسة الواقعية التي انتهجتها تركيا هي العزلة: أي بالبقاء حبيسة حدودها الإقليمية، مع غياب الرغبة في لعب أي دور على الصعيد الخارجي، ورفض أي تقارب مع المناطق التي كانت تابعة سابقاً للإمبراطورية العثمانية، على الرغم من ترشّحها لنيل عضوية الإتحاد الأوروبي، وعضويتها في حلف الناتو (BERTRAND, 2013).

"الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

بعد الانتصار في حرب الاستقلال، وتوقيع معاهدة لوزان 1923، قاد كمال أتاتورك عملية تحديث سلطوية (من الأعلى للأسفل)، قائمة على ستة مبادئ رئيسية، هي الجمهورية، والقومية، والشعبية، والعلمانية، والدولية، والثورية (الخماس، 2016). أحدثت نتائج عملية التحديث التي قادها أتاتورك تغييرات كبرى على مستوى الدولة والمجتمع التركي لا زالت قائمة إلى الآن.

مثل التعبير عن الدولة القومية بصفها جزءاً لا ينفصل عن الوحدة الجغرافية للبلاد، ركيزة أساسية في بلورة الرؤية الجيوسياسية الدفاعية التي صيغت كجزء من تقليد السياسة الواقعية التي قامت عليها السياسة الخارجية التركية بعد الاستقلال. حيث سعت النخبة الكمالية العلمانية إلى جعل مفهوم "الدولة القومية" جزءاً رئيساً من الخطاب الإيديولوجي القومي العلماني للدولة، وهو خطاب يؤكد على الجمع بين عدم التجانس القومي مع الأقليات العرقية الموجودة داخل تركيا، والإدراك المشترك للأرض والوطن. أما جيوسياسياً، فقد ركز الخطاب على الحفاظ على الوحدة والهوية الوطنية، التي تشمل التاريخ والأرض والثقافة باعتبارها عناصر متأصلة في السياسة الخارجية (YaşılTaş, 2013).

وكما يشير علي أصلان، سعى الخطاب الإيديولوجي الكمالي، على مستوى السياسة الخارجية، إلى إعادة انتاج نظام الحكم "الويستفالي" القائم على أسس الهوية القومية العلمانية. والذي يهدف بحسبه إلى: تأسيس أمة قومية علمانية، وتبني مبدأ عدم التدخل واحترام السيادة الداخلية للدول الأخرى، والدفع باتجاه الاندماج مع الغرب الحديث (Aslan, 2013).

رأت النخب الكمالية بقيادة الرئيس عصمت اينونو، خليفة أتاتورك، بأن التحالف مع الغرب هو الطريقة الأفضل لتركيا كي تصبح دولة حديثة من جميع النواحي (السياسية، والاقتصادية، والحضارية) (YeşilTaş, 2013). من جانب آخر، دفع الموقف الإيديولوجي الكمالي المناهض للشيوعية النخب التركية إلى الالتحاق بالمعسكر الغربي بزعماء الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات المحتملة من قبل الإتحاد السوفييتي، لا سيما لاحتواء قوى اليسار المتطرف داخل تركيا التي تضغط باتجاه التحالف مع السوفييت (قدورة، 2021). وبموجب التحالف مع الغرب، شمل تركيا مبدأ ترومان (نسبة للرئيس الأمريكي السابق هاري ترومان)، الذي منح مساعدات عسكرية واقتصادية لتركيا واليونان بقيمة 400 مليون دولار عام 1947 لمواجهة التمدد الشيوعي (MERRILL, 2006).

تمكنت تركيا من توفير منظومة دفاعية وأمنية استراتيجية بعد الحصول على عضوية حلف الناتو عام 1952. كما انضمت في عام 1953 إلى ما يعرف "حلف السنطو" الدفاعي البريطاني مع كل من إيران والمملكة العراقية وباكستان. كما شملت بمذهب إيزنهاور عام 1957 القاضي "نشر القوات الأمريكية لحماية استقلال دول الشرق الأوسط المهددة بالعدوان المسلح من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية". علاوة على حصولها على عضوية منظمة الأمن والتعاون الأوروبية سنة 1973 (قدورة، 2021).

في مقابل ذلك، أمعنّت القوى الغربية في النظر إلى موقع تركيا الجغرافي كحزام أمني يحمي مصالحها من التوسع السوفييتي أثناء الحرب الباردة (عبد العاطي، 2010). واعتبرت عضوية حلف الناتو بمثابة علامة على تشكيل هوية غربية بالنسبة لأنقرة. حين رأت النخب الكمالية والجيش التركي الناتو باعتباره لا يشكل تحالفاً

"الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

دفاعياً فحسب، بل أيضاً تحالفاً ثقافياً تم من خلاله التأكيد على مكانة تركيا العلمانية ضمن الحضارة الغربية (الحدائبة) (YaşılTaş,2013).

لم تكن نزعة التغريب الكمالية المحفّز الوحيد لاختيار النخب التركية قرارها بشأن الانضمام إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، بل لعب الطموح الوطني المتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحديث الصناعة دوراً مهماً بالطبع (Haugom,2019). وأبرز مثال على ذلك، هو أن انضمام تركيا للحلف الأطلسي ومشاركتها في الحرب الكورية إلى جانب الولايات المتحدة (1950-1953) تمّ في عهد الحكومات الديمقراطية المحافظة التي كان يرأسها عدنان مندريس.

عرفت الفترة ما بين عامي 1960 و1980 بتعزيز سيطرة الجيش على مجريات الحياة السياسية في تركيا، فخلال هذه الفترة قامت المؤسسة العسكرية بثلاثة انقلابات عسكرية مباشرة (أعوام 1960، و1971، و1980)، تحت حجج عديدة أبرزها الحفاظ على العلمانية الكمالية (عبد العاطي، 2010). كان لهذه الانقلابات أثرها الخاص. فبعد انقلاب عام 1960، أسس الجيش ما يعرف بمجلس الأمن القومي التركي، للسيطرة على قرارات السياسيين المدنيين المرتبطة بالسياسة الخارجية، كما امتلك المجلس صلاحيات أكبر بعد انقلاب عام 1980. من خلال المؤسسة العسكرية، حافظت النخب الكمالية على احتكار شبه مطلق لتوظيف الدبلوماسيين والتحكّم في استمرارية السياسة الخارجية الواقعية لأنقرة حتى نهاية الحرب الباردة (BERTRAND,2013).

يمكن اعتبار التدخل العسكري التركي في قبرص، عام 1974، حدثاً استثنائياً في خروج تركيا عن الالتزام بالتحالف مع الغرب، وذلك بالنظر إلى مسألة حماية الأقلية التركية من اليونانيين والقبارصة اليونانيين، على أنها مسألة أمن قومي وتهديداً مباشراً للمصالح التركية من قبل قيادة الدولة. وقد كان لتبعات ذلك التدخل فرض حظرٍ للسلاح على الجيش التركي من قبل الولايات المتحدة لأربع سنوات، في وقت كانت فيه أمريكا تزود تركيا بأكثر من 90% من احتياجاتها الدفاعية (قدورة، 2021). كما ظلّت قضية قبرص العائق الأبرز أمام انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

مع نهاية الحرب الباردة، انتهت المقتضيات التي طالما برزت ممارسة السياسة الخارجية باعتبارها مسألة تتعلق بالأمن القومي، وراحت بدورها الميول السياسية والأيدولوجية الجديدة التي ظهرت بعد سقوط الإتحاد السوفييتي وزوال الخطر الشيوعي تلعب دوراً أكبر مما كانت عليه في توجيه السياسة الخارجية. أظهرت النخب التركية حماساً أكبر للانفتاح على منطقة "أوراسيا"، والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى (ذات الأصول التركية). كما منح تفكك يوغوسلافيا واستقلال الدول البلقانية بالأخص (المسلمة)، بالإضافة إلى أدربيجان التي تشترك مع تركيا بروابط لغوية، وعرقية، وساحة جديدة للسياسة الخارجية التركية ممثلثة بنقاشات الهوية التي بدأت تطفئ على السياسة الواقعية التي انتهجتها تركيا لعدة عقود (GÜRPINAR,2020).

لا يمكن فهم هذا الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية التركية، والذي أُطلق عليه في الأدبيات اسم "العثمانية الجديدة"، دون التطرّق إلى التحولات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع التركي في تلك الفترة. في الواقع، كانت العثمانية الجديدة بمثابة أيدولوجيا جديدة لدى النخب التركية، والتي برزت بشكل واضح في فترة الرئيس السابق تورغوت أوزال (1983-1993). ويعود تأسيسها بحسب ألكسندر مورنسون، إلى منطقة

"الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

وسط الأناضول من قبل مجموعة من نخب الطبقة الوسطى ذات الطابع الديني المحافظ (Murinson,2012). وهي النخب نفسها التي ستشكل لاحقاً حزب العدالة والتنمية.

يُنظر إلى أوزال باعتباره أول من حاول إضافة الطابع الليبرالي على السياسة الخارجية التركية. وعبرت عن ذلك، داخلياً، محاولاته لتحرير السياسة والاقتصاد، بدءاً من عودة الحكم المدني المتمثل في فوز حزبه (الوطن الأم) بأغلبية مطلقة في انتخابات عامي 1983 و1987، وتقليل هيمنة الدولة على الشأن الديني. على الصعيد الاقتصادي، تبنى أوزال سياسات لتشجيع الخصخصة وجذب الاستثمارات الخارجية، من أجل تحقيق نمو اقتصادي وتحديث صناعي بدلاً من سياسات الاقتصاد التقليدية التي طبقتها الحكومات السابقة بشأن إحلال الواردات (BERTRAND,2013).

على الصعيد الخارجي، حاولت إدارة أوزال لعب دور أكثر نشاطاً في المناطق التي كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية في السابق (الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والبلقان). وكانت العلامة الأولى لهذا الدور النشط، قرار القيادة التركية المشاركة بجانب التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية 1990، حين سُمح للقوات الجوية الأمريكية باستخدام الأراضي التركية لشنّ ضربات جوية ضد العراق، بالإضافة إلى وقف الإمدادات النفطية للعراق عبر تركيا (Sayari,2000). يمكن تفسير مساهمة تركيا في حرب الخليج الثانية برغبة إدارة أوزال في زيادة التقارب مع الدول العربية التي وقفت ضد النظام العراقي حينها، بالأخص (الملكيات الخليجية) للحصول على مساعدات اقتصادية.

وفي آسيا الوسطى، استخدمت تركيا لأول مرة دبلوماسية القوة الناعمة في علاقتها بالجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً، فأنشأت الوكالة التركية للتعاون الدولي (Tika) عام 1992، لتقديم مساعدات إنسانية لتلك المناطق. كما أسست المنظمة التركية للثقافة ومجلس الدول الناطقة بالتركية في عام 1993، لاستقطاب شعوب تلك المناطق وتعزيز ارتباطها الفكري والثقافي بتركيا (قدورة، 2021). وحاولت تركيا أيضاً الاستفادة من تفكك يوغوسلافيا، باتباع دبلوماسية نشطة تجاه دول البلقان خاصة مع المجتمعات المسلمة في البوسنة وكوسوفو (قدورة، 2021).

حققت السياسة الخارجية التركية في عهد أوزال نجاحات محدودة إجمالاً، وذلك بسبب التحديات الأمنية الداخلية المتعلقة بتعاظم النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني، وتنامي النزعة الإسلامية لدى بعض الحركات السياسية، علاوة على الهاجس الأمني المرتبط بنشوء كيان كردي مستقل في شمال العراق (YaşılTaş,2013).

وقد أدى عدم نجاح السياسة الخارجية لإدارة أوزال بالشكل المتوقع، إلى عودة الواقعية للسياسة الخارجية التركية (من منتصف التسعينيات إلى بداية الألفية الجديدة)، على الرغم من حفاظ الحكومات التركية سواء الكمالية منها أو الإسلامية المحافظة على استمرار عملية اللبلة الاقتصادية والسياسية داخلياً وإن كانت متعثرة. وقادت عمليات الإصلاح المحلية إلى حدثين مهمين على مستوى السياسة الخارجية، هما: توقيع اتفاقية التعاون الأمني والعسكري مع إسرائيل عام 1996 (عبد العاطي، 2010)، وقبول عضوية تركيا كمرشح محتمل لعضوية الإتحاد الأوروبي بعد قمة هلسنكي سنة 1999 (عبد العاطي، 2010).

3. السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

شكّل عام 2002 بداية حقبة جديدة في تاريخ تركيا، وذلك مع وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي للحكم، مما أحدث تغييرات جوهرية في سياستها الخارجية.

يعود تأسيس حزب العدالة والتنمية تاريخياً إلى الحركة الإسلامية منذ ستينيات القرن العشرين (Albright, Hadley, & Cook, 2012). فبعد السماح بالتعددية الحزبية في تركيا عام 1950، بدأت الحركات الإسلامية بالازدهار وإن ظل حضورها على الساحة السياسية هامشياً؛ ويعدّ حزب النظام الوطني بقيادة نجم الدين أربكان أول حزب إسلامي معلن في تركيا عام 1970.

وقد استُبدل لاحقاً بحزب الخلاص الوطني بعد التضييق عليه بحجّة معاداته للمبادئ العلمانية، وبعد انقلاب 1980 وحظر الأحزاب الإسلامية، شهدت مرحلة الإصلاحات السياسية في عهد أوزال عودة الحزب تحت إسم حزب الرفاه عام 1983، الذي امتد وجوده حتى منتصف التسعينيات. فاز الحزب ذاته بالانتخابات البلدية عام 1994، والتشريعية عام 1995، ثم قاد الحزب في عام 1996 الحكومة الائتلافية مع حزب الطريق القويم، إلى أن تدخل الجيش وأطاح بحكومة أربكان وجرى حلّ الحزب.

بعد ذلك أُسس حزب الفضيلة عام 1999، الذي حُظر أيضاً في عام 2001. وأدى الفشل المتعاقب لأحزاب الحركة الإسلامية في مواجهة الدولة، إلى إعادة هيكلة الحركة، مما أدّى إلى انقسامها لتيارين: تقليدي محافظ بقيادة، محمد رجائي قوطان، وإصلاحي تحديتي بقيادة رجب طيب أردوغان، وعبد الله غول. أنشأ الجناح الأول حزب السعادة، بينما أسس الثاني حزب العدالة والتنمية، الذي يعتبر بمثابة وعي جديد للحركة الإسلامية في تركيا محمولاً بضرورة تغيير استراتيجياتها وخطاها السياسي عبر إعادة النظر في منهجها السياسي بالكامل (جبور، 2019).

استفادت حكومة حزب العدالة والتنمية من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، التي بدأت في تنفيذها الحكومات الائتلافية المتعاقبة بعد حصول تركيا على عضوية مرشّح محتمل للإتحاد الأوروبي عام 1999. وقد شملت هذه الإصلاحات، إعادة هيكلة الاقتصاد والدمقرطة السياسية، وأسُكملت بشكل أكبر بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2002، وتجديد ولايته في عام 2007. وقد انعكست الإصلاحات مباشرة على السياسة الخارجية في أربعة نقاطٍ أساسية، وهي: ظهور تصور جغرافي قوي في مخيال النخب الجديدة، تغيير في فهم الأمن القومي، التحرّر من التقليد البيروقراطي السلطوي في صنع السياسة الخارجية، التحرير الاقتصادي والاستقرار (Aras, Polat, 2008).

تعود الأسس النظرية للسياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية إلى كتاب العمق الاستراتيجي الصادر عام 2001 الذي ألّفه الأكاديمي ووزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو. ويفرّق أوغلو في كتابه بين صنفين من الدول، وهي: الدول المركزية التي لا يمكن تجاهلها في العلاقات الدولية، والدولة الطرفية التي تملك نفوذاً ضئيلاً وهو يؤمن بأن لتركيا كافة سمات الدولة المركزية: كالموقع الجغرافي، والإرث التاريخي والثقافي، والقدرة الديموغرافية، والتقدّم التكنولوجي، والقوة العسكرية والاقتصادية (أوغلو، 2010).

"الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

لتبرير الطموحات الإقليمية والعالمية، والرغبة في المزيد من الاستقلالية، استحضرت النخب التركية في حزب العدالة والتنمية الأمجاد التاريخية والعظمة الحضارية بشكل بارز في خطاب السياسة الخارجية. يقول أوغلو في هذا الصدد: "إن التوتر الذي خلقه الفرق بين الشعور العالي بالثقة بالنفس، نظراً لأن هذا البلد كان المركز السياسي لإمبراطورية كبرى، وبين الموقع الحالي الذي يحتله في تراتبية الدول، أحدث تأثيراً نفسياً مذهلاً لم يشهده أي مجتمع آخر. وهذا ما يدفعه اليوم للمطالبة بأن يكون في وضع دولي يليق بتاريخه." (أوغلو، 2010، ص. 105).

كان لهذا الخطاب ذي الجذور القومية-الإسلامية صداه على مستوى الممارسة أيضاً، فتنامي النزعة الاستقلالية في السياسة الخارجية التركية بدا واضحاً منذ البداية: أولاً، حين صوت البرلمان بمنع استخدام الولايات المتحدة للأراضي التركية في احتلال العراق عام 2003. ثانياً، حين اختلف الموقف التركي عن موقف الغرب في التعامل مع الملف النووي الإيراني، المتمثل في رفض العقوبات أحادية الجانب المفروضة على إيران. ثالثاً، حين أدى اختلاف وجهات النظر مع أمريكا وأوروبا حول الأزمة السورية إلى مقاومة أنقرة للضغوط الغربية بشأن الانضمام للتحالف الدولي لمكافحة داعش في سوريا والعراق. رابعاً، حين تجاهلت تركيا الغرب فيما يتعلق بزيادة التقارب السياسي والعسكري مع موسكو (الخماس، 2016).

لقد عبر أوغلو عن مركزية تركيا من خلال موقعها الجغرافي بالأساس، "كونها الدولة الأقرب إلى القارات الثلاث التي تشكل القارة الأم، أفروأوراسيا. فتركيا حاضرة بأراضيها في قارتي آسيا وأوروبا، وذات ساحة جوار مع أفريقيا عبر البحر المتوسط. وبتعبير موجز، فإن تركيا دولة أوراسية وجار مباشر لإفريقيا. ولا يوجد في قارة أوراسيا دولة أخرى بخلاف تركيا تتمتع بهذه الوضعية المركزية المتميزة." (أوغلو، 2010، ص. 611). وهكذا، فهو يدعو إلى المشاركة بشكل نشط مع كل الأقاليم المحيطة بتركيا (أوروبا، والبلقان، وآسيا الوسطى، والقوقاز، وأفريقيا) استناداً لموقعها الاستراتيجي، وإرثها الحضاري والتاريخي والثقافي.

سك أوغلو، أيضاً، مفهوم "تصفر المشاكل" مع الجيران، ويقصد به حل كافة القضايا المتنازع عليها سابقاً مع دول الجوار، للحفاظ على أجواء مستقرة للعلاقات الدولية في محيط تركيا الإقليمي. يركز هذا التصور على سياسات ليبرالية مفادها بأنه يمكن للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول أن يخفف من حدة المشاكل العالقة بينها (Yalçın, 2012).

قادت مجموعة المفاهيم التي وضعها أوغلو، في كتاب العمق الاستراتيجي، إلى تقوية دبلوماسية القوة الناعمة في تركيا بعد سنوات طويلة من غيابها على مستوى السياسة الخارجية. وقد استفادت تركيا من أربعة عوامل فيما يخص تطوير قوتها الناعمة: أولاً موقعها الجغرافي، ثانياً أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية (القوة الأكبر في العالم)، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وغزو العراق عام 2003، ثالثاً، قبولها لدى دول الشرق والغرب معاً، فهي تمتلك روابط تاريخية وثقافية دينية مع الدول المسلمة في الشرق الأوسط، علاوة على امتلاكها علاقات وثيقة بإسرائيل والغرب، رابعاً، ساهم نموذجها السياسي الذي يجمع بين الديمقراطية والإسلام (بالأخص في العقد الأول في عهد حزب العدالة والتنمية)، إضافة إلى قدراتها الاقتصادية، في تحسين صورتها لدى الكثير من بلدان العالم (الخماس، 2016).

"الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

عملياً، ظهرت القوة الناعمة في سياسة تركيا الخارجية في إعادة تطبيع العلاقات مع سوريا لدرجة الشراكة الاستراتيجية بين عامي 2004 و2010، بالإضافة إلى توثيق التعاون السياسي والاقتصادي مع كل من روسيا وإيران (Gokay,2015). كما لعبت دور الوسيط في عدّة قضايا في الشرق الأوسط: كالوساطة بين فتح وحماس في فلسطين، بين قوى 8 و14 آذار في لبنان، المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عام 2008، التوسّط بين القوى السياسية في العراق. علاوةً على انفتاح أكبر في العلاقات مع الخصوم السابقين عامي 2008 و2009) أرمينيا، وقبرص، واليونان(عبد العاطي،2010).

وعزّزت تركيا قوّتها الناعمة بإجراء مزيد من الإصلاحات على المستوى الداخلي بعد فتح باب محادثات الترشّح للانضمام للإتحاد الأوروبي في عام 2005. كما اتّبعَت دبلوماسية إنسانية من خلال زيادة الانفاق على المساعدات التنموية في العالم، حيث قدرت بيانات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD)، في عام 2013، بأن تركيا تحتل المركز الرابع كأكبر مانح للمساعدات الإنسانية في العالم. بالإضافة إلى إطلاق مبادرات دبلوماسية ثقافية، مثل مشروع "تحالف الحضارات." (الخماش،2016).

رغم كل ما سبق، ورغم الإنجازات الهائلة التي حقّقتها السياسة الخارجية التركية في السنوات العشرة الأولى منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، إلا أنها تعرّضت لتحديات هامة بسبب مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

على المستوى الخارجي: أولاً، أدّى توتر العلاقات التركية بإسرائيل بعد حادثة سفينة مرمرة التي قُتل فيها عشرة ناشطين أترك إلى تجميد العلاقات التركية-الإسرائيلية (Albright,Hadley,&Cook,2012).

ثانياً، أدّى تعرّج الانتفاضات العربية التي دعمتها أنقرة عام 2011 إلى نتائج عكسية في العلاقات التركية-العربية. فتركيا التي راهنت على انتقال ديمقراطي تسيطر عليه حركات الإسلام السياسي، وجدت نفسها في مأزق بعد إسقاط حكومة الإخوان المسلمين في مصر من قبل الجيش، في حين دخلت كل من ليبيا واليمن في حروب أهلية. الأسوء من ذلك هو تطوّر الانتفاضة في سوريا إلى حرب أهلية شاملة تشارك فيها قوتان إقليميتان منافستان لتركيا هما إيران وروسيا. وخلق ذلك حالة من عدم الاستقرار في الداخل، انعكست في هجمات إرهابية وتدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين نحو تركيا(Altunışık,2020).

ثالثاً، تأزم العلاقات مع الإتحاد الأوروبي على خلفية عدّة قضايا، أبرزها: موقف الإتحاد من تعامل السلطات التركية مع أحداث جيزي بارك عام 2013، إنهاء مفاوضات السلام مع حزب العمال الكردستاني، أزمة اللاجئين، ارتفاع التوتر بسبب نشاطات البحرية التركية بالقرب من قبرص واليونان، بالإضافة إلى تبعات انقلاب عام 2016 والموقف الأوروبي الغامض منه. قادت الأحداث السابقة إلى إيقاف المفاوضات المتعلقة بانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي(قدورة، 2021).

رابعاً، تراجع العلاقات التركية-الأمريكية، بسبب ملفات عديدة، أهمّها: المشكلة المتعلقة بالقس برانسون، الدعم الأمريكي للوحدات الكردية شمال سوريا، قضية خلق بنك التي أتهمت فيها تركيا بالتهرب من نظام العقوبات الدولية المفروض على إيران، بالإضافة إلى شراء منظومة الصواريخ الروسية S-400 بسبب هذه

"الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

الخلافات، فرضت أمريكا عقوبات على بعض المسؤولين الأتراك، واستبعدت تركيا من مشروع طائرات F-35 (قدورة، 2021).

على الصعيد الداخلي، تعرّضت السياسة التركية لجملة من المتغيرات البارزة، أهمها: تبعات محاولة انقلاب عام 2016 التي أدت إلى تعزيز السيطرة البيروقراطية للحزب الحاكم على كافة مؤسسات الدولة بعد إزاحة الخصم السياسي الأقوى (حركة الخدمة) بزعامه غولن، تحوّل نظام الحكم إلى نظام رئاسي مع تزايد نزعة الدبلوماسية الشخصية للزعيم الكاريزمي أردوغان، إعادة هيكلة العلاقات المدنية-العسكرية، صعود التيار القومي بشكل أكبر في السياسة التركية بعد تحالفه مع حزب العدالة والتنمية الحاكم (Haugom, 2019).

نتيجة للمتغيرات التي ذكرت آنفاً، أظهرت السياسة الخارجية، حسب ملاحظة التن ايشيك، أربعة خصائص جديدة: أولاً، إضفاء المزيد من الطابع الأمني على القضايا الخارجية، بسبب كثرة التصوّرات المتزايدة حول تهديد الأمن القومي. وأوضح مثال على ذلك، هو تحوّل الموقف التركي الهادف لإسقاط نظام بشار الأسد، عبر دعم المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً، إلى الاكتفاء بمنع إقامة كيان كردي مستقل في شمال شرق سوريا، وما صعبّ الوضع أكثر، هو اعتبار الولايات المتحدة وأوروبا الوحدات الكردية حليفاً استراتيجياً في الحرب ضد تنظيم داعش داخل سوريا (Altunışık, 2020).

ثانياً، الانخراط في الاستقطاب الجيوسياسي للمنطقة والتنافس الصفري مع القوى الإقليمية الأخرى. إذ تسببت سياسة تركيا، القائمة على رعاية التيارات الإسلامية، إلى تدهور علاقاتها بمحور الإمارات السعودية مصر المعادي لحركات الإسلام السياسي، مما أدى إلى توسيع التنافس الإقليمي بين الطرفين ولا سيما في ليبيا وسوريا (Altunışık, 2020). كما أدى موقف أنقرة من الحرب السورية، أيضاً، إلى استعداء أطراف أخرى موالية للنظام، أهمها: روسيا وإيران، بالإضافة إلى الحكومة المركزية في بغداد، وبعض القوى الشيعية في لبنان والمنطقة التي ترتبط بالنظام السوري، إما استراتيجياً أو طائفياً (جبور، 2019).

ثالثاً، زيادة استخدام القوة العسكرية. إذ ظهرت هذه الخاصية الجديدة في السياسة الخارجية مع تأسيس القواعد العسكرية لحماية المصالح التركية في الشرق الأوسط وأفريقيا، كالي أنشأتها في قطر والصومال عام 2017 (قدورة، 2021).

وبشير لارس هوغوم، إلى ما بات يعرف بمذهب أردوغان كمفهوم للاستراتيجية الأمنية الجديدة، والذي يتضمن سياسة استباقية تقوم على استخدام القوة العسكرية خارج الحدود، ومن جانب واحد عند الضرورة، حتى لو أدى ذلك إلى تجاهل شركاء التحالف (Haugom, 2019).

ويبرهن على هذه السياسة الجديدة من خلال شنّ تركيا لأربعة عمليات عسكرية في سوريا (أعوام 2016، و2018، و2019، و2020)، بالتزامن مع حملات جوية متكررة ضد الفصائل الكردية شمال العراق، إضافة إلى التدخل العسكري في الحرب الليبية إلى جانب حكومة الوفاق الوطني الليبية (عام 2020) (Altunışık, 2020)، وأخيراً مع حليفها أذربيجان ضد أرمينيا (عام 2020).

رابعاً، البحث عن مزيد من الاستقلالية عن طريق التوازن بين القوى الكبرى. إذ عزّزت أنقرة من جهودها لنيل المزيد من الاستقلالية في سياستها الخارجية. داخلياً، بالسعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي المرتبط

"الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

باستيراد الأسلحة، يظهر ذلك في المشاريع الدفاعية التي تشمل تبادل التكنولوجيا والمعدات العسكرية بينها وبين شركائها، مثل مشروع أوراسم، الذي تشترك فيه تركيا مع كل من فرنسا وإيطاليا لتطوير صواريخ طويلة المدى (Haugom, 2019)، وأيضاً، عن طريق زيادة التصنيع الوطني لأنواع متعددة من الأسلحة كالصواريخ والدبابات، علاوة على كونها أصبحت رائدة في صناعة الطائرات بدون طيار، ومنها طائرة بيرقدار الشهيرة (قدورة، 2021).

وتظهر أنقرة أيضاً مرونة قصوى في تحالفاتها الدولية، يتجسد ذلك في نظام العلاقات المعقدة التي تقيمها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكل من إيران وروسيا، والعالم العربي. ففي الوقت الذي تستخدم فيه عضويتها في الحلف الأطلسي وعلاقاتها بالغرب لتزيد من جاذبيتها الإقليمية في الشرق الأوسط، خاصة مع الدول العربية-الإسلامية (بصفتها دولة إسلامية شريكة للقوى العظمى) (جبور، 2019)، تُظهر في الوقت نفسه تقارباً متزايداً مع الشرق الممثل في أطراف منافسة كروسيا والصين وإيران، وذلك من أجل الحصول على موقع أفضل للمساومة حول الملفات التي تتنازع فيها معها. مما ينشئ بدوره علاقة غاية في التعقد بالنسبة لتركيا، سواء مع الغرب أو مع الشرق.

خاتمة:

من خلال تتبع المسار التاريخي للسياسة الخارجية التركية والوقوف على أهم محطاتها وتحولاتها التاريخية، تصل هذه الورقة إلى النتائج التالية: أولاً، تتحدد سياسة تركيا الخارجية الحالية ببعض المعالم التي حددتها خلال المرحلة الأولى من تأسيس الجمهورية التركية، مثل سياسة حفظ التوازن مع القوى الأخرى، والرغبة في الاستقلالية. وعلى الرغم من وجود تباين واضح بين كلتا الفترتين، إلا أن حفظ التوازن اتسم بالعزلة والحياد السليبي في الفترة الأولى، بينما يتسم حالياً بالتحالفات المرنة مع كل الأطراف على حد سواء.

أما فيما يخص النزعة الاستقلالية، فقد كانت السياسة التركية في السابق هو الحفاظ على سيادة الدولة وحدودها الإقليمية التي حصلت عليها بعد الاستقلال وحمايتها من تدخل الدول الأخرى، في حين تلجأ حالياً لكسب مزيد من الاستقلالية عبر تعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وتقوية تحالفاتها مع الغرب والشرق.

ثانياً، على الرغم من توتر العلاقات بين تركيا مع كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي بدءاً من عام 2013، واتجاهها للتنسيق والتعاون مع أطراف منافسة لهما (روسيا والصين وإيران)، لازالت أنقرة تعتبر عضويتها في حلف الناتو أفضل خيار استراتيجي لها لحفظ أمنها القومي وتوفير نفوذ أكبر لها على الساحة الدولية، وهو ما يعتبر بدوره امتداداً للسياسة الخارجية التقليدية التي قامت على التحالف مع الغرب.

ثالثاً، كان للمتغيرات الداخلية أثراً في تحديد سلوك السياسة الخارجية التركية، فلأسباب أيديولوجية، كانت النخب الكمالية في السابق رافضة لأي تقارب مع الأجزاء التي كانت تتبع الأمبراطورية العثمانية. على العكس من ذلك، تبلت القوى الإسلامية المحافظة والمعتدلة انفتاحاً أكبر تجاه العالمين العربي والإسلامي، بدءاً من عهد الرئيس أوزال وانتهاءً بالرئيس أردوغان.

"الثابت والمتحوّل في السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية عام 1923 إلى الآن."

علي بن موسى

من جهة أخرى، مكّنت القدرات الاقتصادية أنقرة، بعد عام 2002، من تعزيز جاذبيتها الإقليمية كقوة صاعدة ووسّعت علاقاتها السياسية مع دول العالم. كما كان لتحوّل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، بعد عام 2017، وتعزيز سيطرة حزب العدالة والتنمية البيروقراطية على الجيش ومؤسسات الدولة، بالإضافة إلى شخصية الرئيس أردوغان الكاريزمية، بالغ الأثر في توجيه السياسة الخارجية التركية تحت حكم حزب العدالة والتنمية.

رابعاً، يمكن اعتبار رغبة تركيا في التوسّع الإقليمي امتداداً لسياسة العثمانية الجديدة التي صبغت في عهد الرئيس أوزال، بل حتى عمليات الانتشار العسكري الخارجي التي تقوم بها تركيا بنفسها إنما تظهر كسياسة متجدّدة بعد التدخّل العسكري التركي في قبرص عام 1974، على الرغم من اختلاف المدى الجغرافي للتدخّل، ونوعية التدخّل العسكري خارج الحدود

قائمة المراجع

العربية:

1. أوغلو، أحمد (2011). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
2. جبور، جنى (2019). تركيا دبلوماسية القوة الناهضة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. الخماش، رنا (2016). النظام التركي في عهد حزب العدالة والتنمية، 2002-2014. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
4. عبد العاطي، محمد (محرر). (2010). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
5. قدورة، عماد (2021). السياسة الخارجية التركية الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الأجنبية:

1. Albright, M. K., Hadley, S. J., & Cook, S. A. (2012). U.S.-Turkey Relations: A New Partnership with a New Turkey. In U.S.-Turkey Relations: A New Partnership (pp. 6–13). Council on Foreign Relations. <http://www.jstor.org/stable/resrep29895.7>
2. Altunışık, M. B. (2020). The New Turn in Turkey's Foreign Policy in the Middle East: Regional and Domestic Insecurities. Istituto Affari Internazionali (IAI). <http://www.jstor.org/stable/resrep29462>
3. Aras, B., & Polat, R. K. (2008). Turkey and the Middle East: frontiers of the new geographic imagination. Australian Journal of International Affairs, 61(4), 471–488. <https://doi.org/http://dx.doi.org/10.1080/10357710701684930>
4. Aslan, A. (2013). Problematizing Modernity in Turkish Foreign Policy: Identity, Sovereignty and Beyond. Uluslararası Hukuk Ve Politika, 9(33), 27–57. https://doi.org/https://www.academia.edu/15266350/Problematizing_Modernity_in_Turkish_Foreign_Policy_Identity_Sovereignty_and_Beyond

5. BERTRAND, G. (2013). Turkish Diplomacy since 2003: Transition from Realpolitik to a Liberal Foreign Policy? *Perspectives*, 21(2), 63–82.
<http://www.jstor.org/stable/24624546>
6. Gokay, B. (2015). Reflections on Turkish Foreign Policy under Davutoglu: From Status Quo to a “New” Grand Strategy? *Journal of Global Faultlines*, 2(2), 44–49. <https://doi.org/https://www.scienceopen.com/hosted-document?doi=10.13169/jglobfaul.2.2.0044>
7. GÜRPINAR, D. (2020). Foreign Policy as a Contested Front of the Cultural Wars in Turkey: The Middle East and Turkey in the Era of the AKP. *Uluslararası İlişkiler / International Relations*, 17(65), 3–21.
<https://www.jstor.org/stable/26895023>
8. Haugom, L. (2019). Turkish foreign policy under Erdogan: A change in international orientation? *Comparative Strategy*, 38(3), 206–223.
<https://doi.org/10.1080/01495933.2019.1606662>
9. Merrill, D. (2006). The Truman Doctrine: Containing Communism and Modernity. *Presidential Studies Quarterly*, 36(1), 27–37.
<http://www.jstor.org/stable/27552744>
10. Murinson, A. (2012). Turkey and the “Arab Spring.” In *Turkish Foreign Policy in the Twenty-First Century* (pp. 16–23). Begin-Sadat Center for Strategic Studies.
<http://www.jstor.org/stable/resrep04766.7>
11. Sayari, S. (2000). Turkish Foreign Policy in the Post-Cold War Era: The Challenges of Multi-Regionalism. *Journal of International Affairs*, 54(1), 169–182.
<http://www.jstor.org/stable/24357694>
12. Yalçın, H. B. (2012). The Concept of “Middle Power” and the Recent Turkish Foreign Policy Activism. *Afro Eurasian Studies*, 1(1), 195–213. <https://doi.org/https://dergipark.org.tr/en/pub/afes/issue/44785/557056>
13. Yeşiltaş, M. (2013). The Transformation of the Geopolitical Vision in Turkish Foreign Policy. *Turkish Studies*, 14(4), 661–687.
<https://doi.org/http://dx.doi.org/10.1080/14683849.2013.862927>